برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 4-2012/6/8

مشاريع البرامج القطرية

للنظر

البرنامج القطري للكاميرون 200330 (2017-2013)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2012/8/4
17 May 2012
ORIGINAL: FRENCH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير المكتب الإقليمي في داكار (غرب أفريقيا): السيد T. Yanga رقم الهاتف: 066513- 2792

كبيرة موظفي الاتصال، المكتب الإقليمي في داكار (غرب أفريقيا): السيدة نهال حجازي رقم الهاتف: 066513- 3189

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، كبيرة المساعدين الإداريين لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بتوفير الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

يقدر عدد سكان الكاميرون بعشرين مليون نسمة منهم 40 في المائة يعيشون تحت عتبة الفقر. وفي الأوساط الريفية يعتبر 55 في المائة من السكان فقراء في حين يمس الفقر في منطقتي الشمال وأقصى الشمال أكثر من 60 في المائة من السكان. كما أن الوضع التغذوي للأطفال دون الخامسة في هذه المناطق يثير القلق حيث تتجاوز 10 في المائة نسبة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد.

وتظل معدلات القيد بالمدارس ضعيفة ونسبة البنين إلى البنات أقل بكثير من المتوسط الوطني. ويطال انعدام الأمن الغذائي زهاء 10 في المائة من سكان المناطق الريفية مع وجود أوجه تفاوت كبيرة إذ تبلغ المعدلات في منطقتي الشمال وأقصى الشمال 15 و18 في المائة. وفي الأوساط الحضرية ترتفع تلك المعدلات بوجه خاص في منطقة دوالا حيث تبلغ 10 في المائة تقريبا نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

ومن أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي للأسر التي تعاني من نقص مزمن في الإنتاج الزراعي والصدمات المناخية المتكررة في منطقتي الشمال وأقصى الشمال يستهدف البرنامج القطري ما يلي: 1) تعزيز التعليم الأساسي ولا سيما تعليم البنات؛ 2) تعزيز الأمن الغذائي للأسر عن طريق تعزيز قدرتها على الانتعاش بعد الصدمات المناخية المتكررة؛ 3) الحد من انتشار سوء التغذية الحاد المعتدل لدى الأطفال من 6 إلى 59 شهرا والحوامل والمرضعات؛ 4) تعزيز قدرة الحكومة على مكافحة الجوع ولا سيما عن طريق استراتيجية لتسليم المسؤولية وعن طريق المشتريات المحلية.

وهذا البرنامج القطري الذي أعد بالتعاون الوثيق مع الحكومة يضع في الاعتبار "وثيقة استراتيجية للنمو والعمالة 2010-2020" التي ترمي إلى تحقيق نمو يقوم على تحديث الجهاز الإنتاجي ولا سيما القطاع الزراعي، والتنمية البشرية عن طريق تحسين الوضع الصحي للسكان وتدريب رأس المال البشري والحماية الاجتماعية.

وسوف يستهدف البرنامج القطري ما مجموعه 000 728 مستفيد من خلال ثلاثة مكوّنات: 1) دعم التعليم الأساسي؛ 2) تحسين الأمن الغذائي للأسر عن طريق توفير مخزونات الحبوب المجتمعية؛ 3) الدعم التغذوي للفئات الضعيفة. ويندرج هذا البرنامج في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2013-2017). وسيسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية 1 و2 و3 و4 و5 و7[1] وأهداف **البرنامج** الاستراتيجية 2 و4 و5.[2]

وابتداء من العام الدراسي 2018/2017 ومن منظور تعزيز قدرات **البرنامج** وتسليم المسؤوليات، سيقدم **البرنامج** مساعدة تقنية في مجال التغذية المدرسية في حين ستتولى الحكومة توفير المواد الغذائية. ويقدم الدعم التقني بناء على طلب الحكومة في المجالات التي تظهر فيها الاحتياجات على المستوى الوطني. وتضطلع الحكومة بتقديم المعونة الغذائية المتمثلة في المكوّن الثاني لدعم المخازن الريفية بينما يضطلع **البرنامج** بتأمين المساعدة التقنية بغية تمليك العملية وإدامتها. وستتولى الحكومة تدريجيا المسؤولية عن أنشطة الدعم التغذوي. ومن جانب آخر تدعم إنتاج الأغذية المقواة وتشجع على إنتاج مواد تغذوية جاهزة للاستعمال.

[1] الأهداف الإنمائية للألفية 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال؛ 5: تحسين الصحة النفاسية؛ 7: كفالة الاستدامة البيئية.

[2] الأهداف الاستراتيجية: 2- منع الجوع الحاد والاستثمار في تدابير الاستعداد للكوارث والتخفيف من حدتها؛ 4- الحد من الجوع ونقص التغذية المزمنين؛ 5- تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بمشروع البرنامج القطري للكاميرون 200330 (2013-2017) (WFP/EB.A/2012/8/4) الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 183 18 طنا متريا من المواد الغذائية بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 20.7 مليون دولار أمريكي وتغطي إجمالي تكاليف التشغيل الأساسية، ويأذن للأمانة بصياغة برنامج قطري مع مراعاة ملاحظات أعضاء المجلس.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

تحليل الأوضاع

السياق الاقتصادي والاجتماعي

1- الكاميرون من بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل ويقدر عدد سكانه بعشرين مليون نسمة منهم قرابة 41 في المائة يعيشون في الأرياف وقرابة 45 في المائة دون الخامسة عشر من العمر.[3] ويشغل المرتبة الـ 150 من أصل 187 بلدا في تصنيف مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2011.

2- وظل انتشار الفقر شبه مستقرا عند مستوى 40 في المائة تقريبا فيما بين عامي 2001 و2007 ولكن هذا الرقم يخفي أوجه تفاوت كبيرة. فقد شهدت المناطق الريفية ارتفاعا في مؤشر الفقر تراوح بين 52.1 في المائة و55 في المائة للفترة ذاتها مع وجود الغالبية العظمى من الفقراء (89 في المائة) يعيشون في الأرياف.[4] وشهدت منطقتا الشمال وأقصى الشمال زيادة ملفتة بلغت على التوالي 63.7 و65.9 من السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم.[4] وبالنظر إلى هذه التطورات لن يتسنى بلوغ الهدف الإنمائي للألفية الرامي إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع.

3- وجاء معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من أهداف النمو الواردة في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر والبالغة 6.8 في المائة، إذ يقدر هذا المعدل بنسبة 3.4 في المائة في عام 2010[5] بينما يبلغ معدل النمو السكاني السنوي 2.2 في المائة.[3] وقد عاني الاقتصاد، الذي يعتمد أساسا على قطاع الخدمات والزراعة (يمثلان 44 في المائة و19 في المائة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009)، من ضعف البنى الأساسية وسياق غير محفز للأعمال وغياب الشروط اللازمة في مجال الحوكمة.

4- وقد تأثرت بشدة الفئات السكانية الأشد فقرا بارتفاع أسعار الأغذية في عام 2008، وارتفاع أسعار الوقود والأزمة المالية العالمية. فكان لزيادة الأسعار تأثير على السلع الأساسية إلى جانب انهيار التحويلات المالية الآتية من الخارج. ومن جهة أخرى كان للمخاطر البيئية تأثير مباشر على سبل عيش 45 في المائة من السكان العاملين في زراعة الكفاف وهو قطاع ضعيف الإنتاجية.

5- ويبلغ صافي معدلات القيد بالمدارس 99.7 في المائة للبنين و72.1 في المائة للبنات في الشمال؛ و98.3 في المائة و69.2 في المائة على التوالي في أقصى الشمال.[6] ومن غير المحتمل بلوغ هدف 100 في المائة المزمع لعام 2015 للأسباب التالية: 1) العدد غير الكافي من المعلمين وتدني جودة التعليم؛ 2) التنقل الذي تفرضه تقاليد بعض الفئات السكانية ينال من استقرار البرامج والآليات التعليمية.

6- وانخفض معدل وفيات الأطفال والأحداث من 151 إلى 122 في الألف فيما بين عامي 1998 و2011،[7] ولكن الهدف الوطني المتمثل في 75.8 في الألف في عام 2015 لن يتحقق. وتعود هذه الزيادة أساسا إلى زيادة تغطية اللقاحات والترويج للرضاعة الطبيعية ومكافحة أمراض الأطفال. ويقدر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز بنسبة

---

[3] United Nations. 2009. *World Population Prospects, 2009*; 2011 estimates.

[4] Cameroon's third household survey (ECAM 3), National Institute of Statistics. 2007.

[5] وزارة المالية، مسح أجرته السلطات.

[6] الحولية الإحصائية وتقرير تحليل البيانات الإحصائية لوزارة التعليم الأساسي (MINEDUB) 2009/2008.

[7] التقرير الأولي للدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات بشأن الصحة والسكان (EDS-MICS).

5.3 في المائة على الصعيد الوطني مع نسبة انتشار تبلغ 6.8 في المائة بين النساء و4.1 في المائة بين الرجال.[8] ولذا فإن الكاميرون بلد يعاني من تفشي الوباء.

سمات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي

7- يعاني الكاميرون من عجز كبير في الحبوب وعليه أن يستورد 25 في المائة مما يستهلكه من حبوب،[9] فهو عرضة لتذبذب أسعار الحبوب في الأسواق الدولية. ولئن كان 22 في المائة من سكان الكاميرون يعانون حاليا من نقص التغذية فإن التحدي يتمثل في تغذية السكان الذين يتوقع أن يتضاعف عددهم في غضون ثلاثين عاما.[10] ومن ثم يكتسي نمو القطاع الزراعي أهمية أساسية باعتباره محركا للنمو ومساهما في الحد من الفقر.

8- ووفقا لنتائج التحليل الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع الذي أجري في عام 2011، يعاني 9.6 من سكان الريف من انعدام الأمن الغذائي،[11] مع نقص في الاستهلاك الغذائي ومشكلات فيما يتعلق بالإمكانية الاقتصادية للحصول على الأغذية. وثمة أوجه تفاوت كبيرة على مستوى الأقاليم: وأكثر المناطق عرضة هما الشمال وأقصى الشمال حيث يعاني 15 في المائة و18 في المائة من الأسر على التوالي من سوء ونقص التغذية بصورة مزمنة أي زهاء 615000 شخص.[12] وتتميز أيضا منطقتا الشمال وأقصى الشمال بأعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي الحاد (3.7 في المائة و4.1 في المائة).

9- ويرتبط انعدام الأمن الغذائي للأسر الريفية بصغر المساحات المزروعة وقلة استعمال المستلزمات الزراعية واستخدام أدوات بدائية. فإنتاج هذه الأسر أقل من أن يفي بحاجتها من الأغذية طوال العام أو يضمن لها التنوع الغذائي الكافي.

10- ومنذ عام 2007 شهدت منطقتا الشمال وأقصى الشمال زيادة في الفقر وانعدام الأمن الغذائي نتيجة لصدمات مناخية متكررة.[13] وفي عامي 2008 و2009 عانت هاتان المنطقتان من موجات الجفاف. وفي عامي 2009 و2010 تعرض السكان للفيضانات وأيضا لوباء الكوليرا. وكان ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية شديدا مقارنة بمتوسط السنوات الخمس الأخيرة بما زاد من صعوبة المشكلات الاقتصادية التي واجهها السكان: 18 في المائة للذرة والكسافا، و33 في المائة للأرز، و39 في المائة لموز الطهي.[11]

11- ووفقا لما جاء في التحليل الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع لعام 2011، يلجأ ما يقارب ثلثي الأسر الريفية إلى استراتيجيات للبقاء من أجل مواجهة نقص المال والغذاء، ولكن هذا الأمر يظل محدودا. وأكثر الاستراتيجيات استخداما هي بترتيب أهميتها: استهلاك أغذية أزهد ثمنا (72 في المائة من الأسر)، تقليل كمية الأغذية المستهلكة (45 في المائة)، خفض عدد الوجبات (33 في المائة).[11]

12- ولئن كانت الأسواق الزراعية الكاميرونية تعمل على نحو مقبول على المستوى الوطني فإنها مع ذلك تواجه قيودا تتجلى في انعدام استقرار الأسعار والإمداد في المناطق النائية من البلد. ومن أسباب صعوبة الإمدادات وبيع المنتجات في

[8] تقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 2009.

[9] بيانات وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

[10] منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011، بيانات 2006-2008.

[11] التحليل الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع، 2011.

[12] بيانات التحليل الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع، 2011. جمعت هذه البيانات بين 18 أبريل/نيسان و17 مايو/آذار وهي فترة يتوافر فيها الطعام نسبيا في شمال البلاد بعد محصول الزراعة في غير أوانها (الأقل غلة من المحصول الرئيسي) وقبل الفترة العجفاء.

[13] التحليل الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع، 2007.

ظروف جيدة سوء أحوال الطرق وقلتها. ومما يعيق الإمكانية الاقتصادية لأفقر الأسر التقلبات الموسمية للأسعار والإمدادات وارتفاع الأسعار منذ عام 2007، ولا سيما في منطقتي الشمال وأقصى الشمال اللتين تعانيان من العجز.

13- ويظل الوضع التغذوي حرجا في الشمال وأقصى الشمال حيث تسجل أعلى معدلات سوء التغذية الحاد الشامل بنسبة 10.2 في المائة و11.8 في المائة من الأطفال الذين يعانون من الهزال في مقابل نسبة 6 في المائة على الصعيد الوطني.[14] وتشبه هذه المعدلات التي تتجاوز العتبة الحرجة المعدلات المسجلة في بعض بلدان الساحل الأفريقي. وأكثر الفئات التي تعاني من الهزال هم الأطفال دون 18 شهرا. وتبيّن أيضا من استقصاء الرصد والتقييم الموحدين لحالات الإغاثة والانتقال لعام 2011 أن الوضع التغذوي للنساء لم يتحسن بصورة ملحوظة إذ أن محيط العضد أقل من 230 مم لدى 11.8 في المائة من النساء في منطقة الشمال و14.7 في المائة في منطقة أقصى الشمال.[15]

14- وتعزى معدلات سوء التغذية أساسا إلى ضعف مستوى تعليم الأمهات وقلة الرعاية وسوء الممارسات الغذائية والفطام المبكر والنقص في الخدمات الصحية الأساسية ومياه الشرب وقلة النظافة الصحية في ظل انعدام الأمن الغذائي. ويطال فقر الدم 60 في المائة من الأطفال على الصعيد الوطني، ويطال 68.2 في المائة و63.5 في المائة من الأطفال في منطقتي الشمال وأقصى الشمال.[7]

السياسات الحكومية المتعلقة بالأمن الغذائي والحد من الفقر

15- من منطلق مواصلة مشروع مجتمع "الطموحات الكبيرة" الوارد في رؤية التنمية طويلة الأجل تحدد "وثيقة استراتيجية للنمو والعمالة 2010–2020" معالم استراتيجية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر تركز على تكوين فرص للعمالة.[16] وسينجم النمو عن تحديث الجهاز الإنتاجي ولا سيما القطاع الزراعي بينما ستستهدف التنمية البشرية تحسين الأحوال الصحية للسكان وتكوين رأس المال البشري وتوفير الحماية الاجتماعية. وينبغي لاستراتيجية تنمية القطاع الريفي الصدارة في مارس/آذار 2009 أن تضمن الأمن الغذائي للسكان عن طريق تدعيم القطاع الريفي باعتباره محرك النمو.

16- ويشير البرنامج الوطني للأمن الغذائي للفترة 2008-2015[17] بالتفصيل إلى الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج الزراعي ومداخيل المنتجين ولتحسين نظام تخزين الحبوب في القرى في مناطق المخاطر، وإقامة نظام للرصد والإنذار والتدخل السريع إزاء الأزمات الغذائية، والإسهام في تحسين الوضع التغذوي للسكان وهو أهم عنصر من حيث الموارد.

17- وسيعاد النظر في الاستراتيجيات القطاعية للتعليم والغذاء والتغذية لتتواءم مع أهداف استراتيجية النمو والعمالة. وستدرج فيها السياسة الوطنية للتغذية المدرسية وبرنامج الدعم التغذوي للفئات الضعيفة. كذلك تشكل الحماية الاجتماعية أولوية وسوف تتضمن منظومة منسقة من شبكات الأمان بدعم من البنك الدولي ابتداء من عام 2013. وستشمل برامج تحويلات نقدية من أجل الحد من انعدام الأمن الغذائي المزمن، وبرامج طارئة لمواجهة الصدمات المناخية، وبرامج أشغال عامة ذات كثافة قوى عاملة عالية.

[14] التقرير الأولي للدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات بشأن الصحة والسكان لعام 2011. جمعت البيانات في أغسطس/آب 2011.

[15] المشروع الأولي لرصد الوضع الصحي والتغذوي ومعدل الوفيات في منطقتي الشمال وأقصى الشمال في الكاميرون (تمّ تجميع البيانات في الفترة ما بين 24 يونيو/حزيران و20 يوليو/تموز 2011).

[16] جمهورية الكاميرون، وثيقة استراتيجية النمو والعمالة للفترة 2010-2020. الإطار المرجعي للعمل الحكومي في الفترة 2010-2020.

[17] جمهورية الكاميرون، منظمة الأغذية والزراعة، البرنامج الوطني للأمن الغذائي للفترة 2008-2015، 2007.

الدروس المستفادة من التعاون السابق

18- كان البرنامج القطري السابق 105300 (2008-2012) يحتوي في الأصل على مكونين: 1) دعم التعليم الأساسي وقيد البنات بالمدارس، 2) تحقيق الأمن الغذائي بإنشاء مخازن حبوب قروية في مناطق أداماوا والشمال وأقصى الشمال. وأكد تقييم منتصف المدة على ملاءمة الأهداف المتعلقة بدعم التعليم الأساسي ولا سيما تعليم البنات في المناطق الريفية ذات مؤشرات التعليم بالغة الضعف. ومن الملائم كذلك إنشاء مخازن الحبوب المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز إمكانية حصول الأسر على الحبوب، والحد من تأثير موجات الجفاف المتكررة.

19- وأقر التقييم بأن النتائج لم تكن بمستوى الأهداف المتوقعة نظرا لوجود عجز في الميزانية فاق 45 في المائة في عام 2010. ومن جهة أخرى ينبغي تحسين كل من التأطير السياسي والانخراط المؤسسي ومتابعة الإدارة والتنظيم ورصد مؤشرات أداء برنامج التغذية المدرسية.

20- وأجري استعراض تقني لعملية الطوارئ 200127 "المساعدة الغذائية الطارئة للسكان المتضررين من الجفاف وسوء التغذية الحاد في شمال الكاميرون" (يونيو/حزيران 2010- نوفمبر/تشرين الثاني 2011) في يوليو/تموز 2011 أبرز على استمرار معدلات سوء التغذية الحرجة والمزمنة في الشمال وفي أقصى الشمال على الرغم من تنفيذ برنامج التغذية التكميلية الذي استهدف 41 000 طفل و25 000 من الحوامل والمرضعات ممن يعانون من سوء التغذية. ويرتبط هذا الوضع بوجه خاص بممارسات الرعاية والتغذية وبانعدام الأمن الغذائي المزمن. وقد أوصى الاستعراض بإدراج مكوّن تغذوي في البرنامج القطري 105300 ومواصلة هذا النشاط في إطار البرنامج القطري الجديد.

التوجه الاستراتيجي للبرنامج القطري

21- يعتمد هذا البرنامج القطري على استراتيجية النمو والعمالة وعلى الاستراتيجيات الوطنية القطاعية للتعليم والتنمية الريفية والتغذية، وهو يتواءم مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2007-2013). وهو يستهدف ما يلي:

- تعزيز التعليم الأساسي ولا سيما تعليم البنات، والحد من النقص في المغذيات الدقيقة بين الأطفال في السن المدرسية، وتعزيز قدرات الحكومة وسائر الأطراف المعنية في مجال التغذية المدرسية (إعداد البرنامج وإدارته وإدامته)؛
- تعزيز الأمن الغذائي للأسر والتخفيف من آثار الصدمات المناخية عن طريق تحسين الحصول على الأغذية بإقامة شبكات حماية اجتماعية، والإدارة المستدامة لمخزونات الحبوب المجتمعية؛
- الحد من انتشار سوء التغذية الحاد المعتدل لدى الأطفال من 6 أشهر إلى 59 شهرا والحوامل والمرضعات؛
- تعزيز القدرات الوطنية في مجال منع ومعالجة سوء التغذية بناء على استراتيجية تسليم المسؤولية.

22- وسوف يسهم البرنامج في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية 1 و 2 و 3 و4 و5 و7 والأهداف الاستراتيجية 2 و4 و5. وسيتمحور حول المكوّنات الثلاثة الآتية:

- **المكوّن 1:** تعزيز التعليم الأساسي ولا سيما تعليم البنات (الهدفان الاستراتيجيان 4 و5)؛
- **المكوّن 2:** تحسين الأمن الغذائي للأسر بتعزيز صمودها أمام الصدمات المناخية المتكررة (الهدفان الاستراتيجيان 2 و5)؛
- **المكوّن 3:** الدعم التغذوي للفئات الضعيفة (الهدفان الاستراتيجيان 4 و5).

23- وسيستهدف البرنامج القطري منطقتي الشمال وأقصى الشمال اللتين تعانيان من ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وانخفاض معدلات القيد ولا سيما فيما يتعلق بالبنات في الأوساط الريفية وكذلك من معدلات سوء التغذية الحاد والمزمن التي تتجاوز العتبات الحرجة. وقد اختار **البرنامج** مواصلة تقديم معونة غذائية إذ انه لم يقم شراكات مع منظمات غير حكومية ومؤسسات مالية من أجل إجراء تحويلات مالية. غير أن هذا الاختيار سيمكن إعادة النظر فيه على إثر الانتهاء من دراسة جدوى بشأن التحويلات النقدية المزمع إجراؤها.

24- وتتركز توجهات البرنامج القطري أساسا نحو النساء بما يتفق بسياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين.

25- وسيقيم **البرنامج**، بدعم من الشركاء، تآزرا بين المكونات وذلك بالتشجيع على إنشاء الحقول أو البساتين المجتمعية في إطار التغذية المدرسية ومخازن الحبوب المجتمعية. وسيعمل على شراء الأغذية مليا قدر الإمكان من أجل التغذية المدرسية. وستحظى التجمعات النسائية بأنشطة تثقيف بشأن الأنشطة الأساسية في مجال التغذية.

26- وعن طريق المكونات الثلاثة سيسعى **البرنامج** إلى تعزيز قدرة الحكومة على مكافحة الفقر وسوء التغذية ولا سيما عن طريق استراتيجية لتسليم المسؤولية. ومن جهة أخرى ومن أجل الإسهام في الجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة الإنتاج الزراعي سيعزز **البرنامج** المشتريات المحلية خاصة من اتحادات المنتجين ومن برامج دعم الإنتاج.

الجدول 1: المستفيدون بحسب المكوّن سنويا

المكونات	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
المكوّن 1: دعم التعليم الأساسي ولا سيما تعليم البنات						
التغذية المدرسية	55 000	55 000	55 000	55 000	55 000	**91 660**
الحصص الجافة	32 500	32 500	32 500	32 500	32 500	**54 160**
المكوّن 2: تحسين الأمن الغذائي للأسر بتعزيز صمودها أمام الصدمات المناخية المتكررة						
مخازن الحبوب المجتمعية[18]	107 500	107 500	107 500	107 500	107 500	**537 500**
المكوّن 3: الدعم التغذوي للفئات الضعيفة						
إدارة سوء التغذية الحاد المعتدل ـ الأطفال بين 6 أشهر و23 شهرا (مستهدف)	6 450	5 775	5 100	4 275	3 450	**25 050**
إدارة سوء التغذية الحاد المعتدل ـ الأطفال بين 24 و59 شهرا (مستهدف)	14 025	12 525	10 950	9 300	7 500	**54 300**
إدارة سوء التغذية الحاد المعتدل ـ الحوامل والمرضعات (مستهدف)	6 300	6 150	6 000	5 850	5 700	**30 000**
المجموع*	**215 275**	**212 950**	**210 550**	**207 925**	**205 150**	**781 850**

* تم تعديل المجموع لتفادي عمليات العد المزدوج وكي لا يتم عد 6 500 من البنات اللاتي يستفدن من التغذية المدرسية ومن الحصص الجافة في آن معا.

المكوّن 1: دعم التعليم الأساسي ولا سيما تعليم البنات

27- يرمي بوجه خاص هذا المكوّن إلى زيادة معدل قيد البنات واستبقائهن في المدارس حتى نهاية المرحلة الابتدائية، وإلى الحد من النقص في المغذيات الدقيقة لدى الأطفال في سن المدرسة. ويتركز في مقاطعات منطقتي الشمال وأقصى الشمال الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي ولديها معدلات أدنى من متوسط المعدلات الإقليمية من حيث إجمالي القيد

[18] من المقدر أن كلا من مخازن الحبوب الخمسين التي تقام سنويا سيعود بالنفع مباشرة على 430 أسرة في المتوسط أي ما مجموعه 500 21 أسرة أو 500 107 فرد سنويا.

وإنهاء المرحلة الابتدائية ونسبة البنين إلى البنات. ويشمل أيضا برنامج التغذية المدرسية هدفا تغذويا نظرا لمعدلات فقر الدم بين الأطفال دون الخامسة التي تبلغ 68.2 و63.5 في المائة في منطقتي الشمال وأقصى الشمال.[19]

28- وسيُستهدف في المتوسط 000 55 تلميذ سنويا في 250 مدرسة في المناطق الريفية. وستلبي المدارس معايير الاختيار التي يحددها دليل التغذية المدرسية والمطبقة في البرنامج السابق.[20] وستحتوي الحصة على طحين الذرة المقوى وهو منتج يتوافر محليا وأكياس مسحوق المغذيات الدقيقة تؤخذ مع وجبات التغذية المدرسية. ويسهم الآباء في تنويع السلة الغذائية بإمدادها بالخضروات واللحم والسمك والتوابل التي تشكل مكملا تغذويا ذا قيمة.

29- ومن أجل التشجيع على إلحاق البنات بالمدارس إلى نهاية المرحلة الابتدائية سيجري توزيع حصص جافة في هيئة مخصصات فصلية من الذرة وزنها 25 كغ على 500 6 فتاة في الصفين المتوسطين 1 و2 بحسب درجة المواظبة على الحضور. وسيجري **البرنامج** دراسة جدوى في عام 2013 لدراسة إمكانية استبدال المواد الغذائية بقسائم غذائية تعادلها في القيمة.

30- وسيسعى **البرنامج** إلى تحسين البيئة المدرسية وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي ومعهد البحوث الزراعية لأغراض التنمية وسائر المنظمات غير الحكومية الشريكة مثل الخطة الدولية والنظير الدولي. وسيتضمن ذلك الحصول على المياه النقية والمرافق الصحية، وعمليات مثل التخلص من الدود وأنشطة مثل التوعية التغذوية وصون البيئة وتمليك الأنشطة المدرسية للمجتمع المحلي.

31- ومن خلال أشكال التآزر المعززة بين مكونات البرنامج الثلاثة سوف تعزز القدرات الإنتاجية للمجتمعات المحلية وأمنها الغذائي كي يتسنى للآباء تحمل مسؤوليات أكبر فيما يتعلق بتوريد التغذية للمدارس. وتشارك التجمعات النسائية المسؤولة عن إدارة مخازن الحبوب القروية في العمل على إنتاج أغذية متنوعة وفي التوعية التغذوية والتثقيف وتملك الأنشطة التغذوية الرئيسية. وسوف تستهدف دورات التدريب في هذا المجال الرجال أيضا من أجل تعميق إدراكهم للإشكاليات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية ومن ثم زيادة دعمهم لجهود النساء.

32- وستعتمد السياسة الوطنية للتغذية المدرسية نهجا مستداما وتحدد بوضوح أدوار كل من الحكومة والمجتمعات المحلية **والبرنامج**. وستناقش صيغته بالتفصيل في إطار المنتدى المختص بالتغذية المدرسية. وستضطلع الحكومة بالتدريج وبالتعاون مع المجتمعات المحلية بتوريد التغذية للمدارس جزئيا عن طريق مساهمات عينية ومساهمات مالية لتغطية جزء من تكاليف النقل في إطار البرنامج القطري. وابتداء من السنة الدراسية 2017-2018 سيقدم **البرنامج** مساعدة تقنية فحسب في حين ستتولى الحكومة بالكامل توريد الأغذية للمدارس.

المكون 2: تحسين الأمن الغذائي للأسر بتعزيز صمودها أمام الصدمات المناخية المتكررة

33- يرمي المكون 2 إلى التخفيف من انعدام الأمن الغذائي بين المجتمعات المحلية وإلى تعزيز قدرتها على مواجهة التقلبات المناخية ومضاربة الأسواق بفضل إنشاء مخزونات حبوب مجتمعية. وتشكل مخزنات الحبوب القروية أحد عناصر آلية الاستجابة السريعة للأزمات الغذائية في إطار النظام الوطني للإنذار المبكر ومخزونات الأمن لدى مكتب الحبوب.

[19] مؤشر مكمل لأنيميا الأطفال في سن المدرسة.

[20] ستستهدف المدارس بناء على المعايير التالية: 1) معدل قيد أقل من 40 في المائة؛ 2) مدارس حكومية تقع في الأرياف؛ 3) مدارس ذات مرحلة كاملة بها أقل من 40 في المائة من البنات؛ 4) الحد الأقصى لأعداد القيد 325 تلميذا؛ 5) منطقة انعدام الأمن الغذائي والتزام مجتمعي؛ 6) البنى الأساسية.

34- وستتيح مخازن الحبوب هذه ما يلي: 1) إنشاء احتياطيات مجتمعية من الحبوب لتحسين إمكانية الحصول على الغذاء؛ 2) كبح ارتفاع أسعار الحبوب في الفترة العجفاء؛ 3) تحسين المداخيل التي يحققها السكان الريفيون من إنتاجهم الزراعي؛ 4) تعزيز مشاركة النساء في الأنشطة المجتمعية وقدرتهن على إدارة الأصول والحفاظ عليها.

35- سيقام كل سنة 50 مخزنا جديدا للحبوب.[21] ولهذا الغرض ستوفر الحكومة 1000 طن متري من الحبوب سنويا في إطار المكون 2. وستشمل معايير اختيار المجتمعات المحلية من ناحية مستوى انعدام الأمن الغذائي بين السكان والقدرة على إدارة المخزونات، ومن ناحية أخرى وجود مدرسة تستفيد من برنامج التغذية المدرسية. وستعطى الأولوية للتجمعات النسائية.

36- وسيتلقى كل مخزن، لدى إقامته، مخزونا متوسطا يبلغ 20 طنا متريا من الحبوب. وتورد المجموعات كمية تعادل 10 في المائة من المساهمة الأصلية. وتُستعمل المعونة الغذائية في إنشاء مخزون متجدد لصالح المجتمعات المحلية. وستكون هذه المخزونات موردا للإمدادات بأسعار معقولة للمجتمعات المحلية التي ستسدد ما اقترضته مع كل محصول جديد. وستسهم آلية الاستخدام وإعادة التكوين هذه في سد أوجه النقص الغذائي لدى المجتمعات المحلية على نحو مستدام، وفي تثبيت الأسعار وحماية مداخيل المزارعين من المضاربة وخاصة في الفترة العجفاء، وستسمح بالتخفيف من وطأة الصدمات المناخية المتكررة مثل موجات الجفاف. وسيغطي دفع فائدة قيمتها زهاء 10 في المائة تكاليف الإدارة والتنظيم وتسهم في زيادة المخزون الأصلي.

37- وبالإضافة إلى المساهمة الأصلية التي ستقدم في السنة الأولى، ستحصل التجمعات على دعم فني تقدمه الجهات الشريكة لفترة تمتد لعام أو عامين في مجال إدارة المخزن من أجل السيطرة على سلسلة الجودة وتأمين استدامة العملية حتى في حالة حدوث صدمات جديدة. وستتضمن هذه المعونة المساعدة في إدارة المخزونات والعلاقات مع مؤسسات الائتمانات الصغيرة (فتح الحسابات) وبيع وتجديد المخزونات. وتشجع التجمعات على تنظيم أنفسها في اتحادات كي تستطيع هذه الاتحادات إدارة أشكال الدعم اللازمة. كما يمكنها أن تصبح في المستقبل موردة للمعونة الغذائية.

38- وسيتولى مكوّن "التحويلات النقدية" لبرنامج شبكات الحماية الاجتماعية التابعة للبنك الدولي[22] استهداف مناطق انعدام الأمن الغذائي ذاتها التي يستهدفها البرنامج القطري. وسيستند البنك الدولي إلى آلية المكون 2 فيما يتعلق بالاستهداف، وسيدعّم قدرات الصمود أمام الصدمات للتجمعات المستفيدة من مخازن الحبوب القروية المجتمعية.[23] ومن المزمع أيضا الاضطلاع بأنشطة تدريبية لتحسين صحة وتغذية الأم والطفل. ويتواءم هذا الشق مع المكون 3 للبرنامج القطري.[24]

المكوّن 3: الدعم التغذوي للفئات الضعيفة

39- يرمي المكون 3 إلى مساندة جهود الحكومة في معالجة سوء التغذية الحاد المعتدل عن طريق مكمل غذائي يستهدف الأطفال من 6 إلى 59 شهرا والحوامل والمرضعات. وسيغطي هذا المكون أولا أقصى الشمال الذي يعاني من معدلات من سوء التغذية الحاد المعتدل تفوق العتبات الحرجة، ولكن سيوسع نطاق تطبيقه ليشمل الشمال إذا تسنى تعبئة مزيد من الموارد. وبالتوازي ستدعم اليونيسف الحكومة في إدارة سوء التغذية الحاد المعتدل.

[21] تحدد هذا الرقم على أساس الموارد المتاحة، أما الاحتياجات الفعلية فهي أكثر من ذلك. وسيدعم **البرنامج** إنشاء مخازن مختلفة كل سنة.

[22] تتمثل مرجعية هذا البرنامج في التقييمين الشاملين للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع لعامي 2007 و2011.

[23] ينص **البرنامج** على صرف مخصص قيمته 15 000 فرنك أفريقي كل شهر لمدة 24 شهرا لكل أسرة مستفيدة.

[24] البرنامج الرائد للتحويلات النقدية. البنك الدولي، فبراير/شباط 2012. سيتسنى للأسرة التي تمتلك مخزونا احتياطيا أن تنتظر أفضل وقت لبيعه أو استهلاكه.

40- وسيتم تشخيص الأطفال دون الخامسة والحوامل والمرضعات الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل في المراكز المجتمعية الوسيطة أو في إطار الأنشطة الاعتيادية في المراكز الصحية.[25] وستضطلع وزارة الصحة بتحديد طرائق تولي تلك الفئات طبقا للبروتوكول الوطني لإدارة سوء التغذية.[26] وستحصل النساء على حصة مكوّنة من مركب Supercereal وزيت نباتي معزز بفيتامين ألف وفيتامين دال والسكر، أما الأطفال فسيتلقون مركب Supercereal Plus.[27]

41- ومن أجل استجابة أفضل للأزمات الغذائية والتغذوية المتكررة التي تنزع دورتها إلى القصر سيضطلع **البرنامج** بالتعاون مع اليونيسف بتعزيز قدرات موظفي الصحة فيما يتعلق بالأنشطة الأساسية في مجال التغذية بغية النهوض بممارسات غذائية مفيدة للأطفال. وستغتنم الزيارات الرقابية الخاصة بالوضع التغذوي لمنح المشاركين لمحات تثقيفية في مجال التغذية وإيضاحات عن النظم التغذوية.

42- وإلى جانب تدريب الأطراف الفاعلة سيؤمن **البرنامج** واليونيسف دعم الإمداد بالمدخلات التغذوية وتوفير المعدات. وستتعاون المنظمتان أيضا على تعديل الاستراتيجيات القطاعية للأغذية والتغذية، وتعديل بروتوكول إدارة العلاج، وتخطيط أنشطة برنامج التغذية. وبغية تسليم المسؤولية ستنظم دورات تدريبية معينة لموظفي وزارة الصحة لتعزيز قدراتهم في مجال شراء وإدارة المدخلات التغذوية[28] والتخطيط والرصد والتقييم وإعداد التقارير. وابتداء من عام 2016 ستتولى وزارة الصحة النقل الثانوي للمدخلات. وقد تعهدت بإدراج المدخلات التغذوية في قائمة الأدوية الأساسية الجنيسة وبتكريس بند في الميزانية لتلك الأنشطة؛ وسوف ترصد الحكومة مزيدا من الموارد لتكثيف أنشطة التكملة الغذائية في سائر المناطق ذات معدلات سوء التغذية المرتفعة.

الجدول 2: الحصة الغذائية بحسب المكوّن (غرام/فرد/يوم)

	المكون 1		المكون 2	المكون 3	
	التغذية المدرسية	الحصص المنزلية		إدارة سوء التغذية الحاد المعتدل للأطفال من 6-59 أشهر	إدارة سوء التغذية الحاد المعتدل للحوامل والمرضعات
حبوب	120	275	105	–	–
بقول	30	–	–	–	–
الزيت النباتي	10	–	–	–	25
الملح	3	–	–	–	–
السكر	–	–	–	–	15
Supercereal	–	–	–	–	250
Supercereal Plus	–	–	–	200	–
مغذيات دقيقة مجففة	1	–	–	–	–
المجموع	**164**	**275**	**105**	**200**	**290**
مجموع السعرات الحرارية في اليوم	*629*	*1 006*	*384*	*840*	*1 480*
عدد أيام التغذية في السنة	165	270	53	60	270

[25] يقبل في البرنامج الأطفال المصابون بسوء التغذية المعتدل على أساس نسبة الوزن إلى الطول التي تتراوح بين 2 دون الدرجة المعيارية و3 دون الدرجة المعيارية أو محيط العضد بين 115 و125 مم في زيارتين متتاليتين. وتقبل النساء الحوامل على أساس محيط للمرفق دون 230مم، في أبكر وقت في بداية الحمل حتى الوضع. وسيحصلن على معونة **البرنامج** باعتبارهن أمهات مرضعات إلى أن يبلغ المولود 6 أشهر.

[26] سيعدل البروتوكول الوطني قريبا من أجل أن تؤخذ في الحسبان آخر نتائج الأدلة العلمية مثل استعمال مواد تغذوية جديدة

[27] هو خليط من الذرة والصويا واللبن المجفف يلبي الحاجات التغذوية لصغار الأطفال.

[28] تدرج في سلسلة الوزارة للإمداد بالأدوية الجنيسة.

الجدول 3: مجموع الاحتياجات الغذائية بحسب المكوّن (بالطن المتري)				
	المكون 1	المكون 2	المكون 3	المجموع
حبوب	7 885	5 000	–	**12 885**
بقول	1 361	–	–	**1 361**
الزيت النباتي	454	–	203	**657**
الملح	136	–	–	**136**
مغذيات دقيقة مجففة	45	–	–	**45**
السكر	–	–	122	**122**
Supercereal	–	–	2 025	**2 025**
Supercereal Plus	–	–	952	**952**
المجموع	**9 881**	**5 000**	**3 302**	**18 183**

إدارة البرنامج ورصده وتقييمه

43- ستتولى الحكومة التنسيق المتعدد القطاعات للبرنامج على المستوى الوطني عن طريق لجنة برئاسة وزارة الاقتصاد والتخطيط وإدارة الأراضي تجتمع بانتظام وتسهر على تنفيذ مكونات البرنامج وإعداد التقرير السنوي المرحلي وتوفير المساهمات المالية. وتشجع التآزر بين المكونات. وتضم اللجنة ممثلين من وحدات التنسيق المركزية بوزارة التعليم الأساسي ووزارة الزراعة والتنمية الريفية ووزارة الصحة **والبرنامج** والجهات المشاركة الأساسية.

44- وتتولى وزارة التعليم الأساسي المسؤولية عن تنفيذ المكون 1. وسوف تحدد المسؤوليات والتدابير المؤسسية في السياسة الوطنية للتغذية المدرسية. وسيتعين تحسين القدرات الفنية والمالية لوحدة التنسيق المركزية ووحدات التنسيق الإقليمية التي ترأسها الوزارة بغية تولي جميع الجوانب المرتبطة بإدارة المكون. وسيعزز **البرنامج** قدرات لجنة إدارة المعونة المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة **والبرنامج** في مجال المشتريات المحلية والتخزين وإدارة المستودعات. أما وحدة التنسيق المركزية التي ستصبح منتدى التنسيق التقني لجميع أنشطة التغذية المدرسية والأنشطة المرتبطة بها فسيتم تعزيزها من أجل تحسين رصد برنامج التغذية المدرسية وتقييمه. وستجري توعية صغار المزارعين والتجمعات القروية التي تمتلك مخازن مجتمعية بالإمكانيات التي تتيحها التغذية المدرسية.

45- وستنسق وزارة الزراعة والتنمية الريفية تنفيذ المكون 2 باعتبارها شريكا فنيا في حين يتم التنفيذ بدعم من المنظمات غير الحكومية الخبيرة في هذا المجال.[29] ومن أجل ضمان انخراط الوزارة في الإدارة والرصد والتقييم سيوفر **البرنامج** دعما فنيا ودورات تدريبية في مجالات مختلفة (إدارة المخزونات وأسعار السوق وإجراءات **البرنامج** الشرائية).

46- وسينفذ المكون 3 بالتعاون مع وزارة الصحة التي يتعين تشكيل لجنتها التنسيقية المركزية. وستضع لجان التنسيق المركزية خطط العمل السنوية التي ستكون موضع اتفاق رسمي بين **البرنامج** والحكومات المختصة المشرفة. وستضطلع أيضا بإعداد التقارير السنوية بشأن تنفيذ كل من المكونات.

[29] جدير بالذكر من بين هؤلاء الشركاء العمل على التنمية الريفية للساحل الأفريقي (ADERSA) وتحسين دور الاستقبال (PROFULVA) وجمعية النهوض بوادي لوغون (Sana Logone).

47- وعلى الصعيد الإقليمي سيعزز التنسيق مع السلطات المحلية لوزارة الاقتصاد والتخطيط وإدارة الأراضي ووزارة التعليم الأساسي ووزارة الزراعة والتنمية الريفية ووزارة الصحة ووزارة النهوض بالمرأة والأسرة لتشجيع أشكال التآزر بين الشركاء الذين يعملون من أجل التعليم والتنمية الريفية والتغذية.

48- وفيما يخص رسم سياسة وطنية للتغذية المدرسية أبدى **البرنامج** استعداده لتقديم الدعم لتنظيم منتدى يضم جميع الأطراف المعنية. وسيتعين دمج هذه السياسة في السياسة القطاعية للتعليم التي سيجري تعديلها من أجل الامتثال لأهداف الوثيقة الاستراتيجية للنمو والعمالة. وذلك من شأنه تيسير جهود تعبئة الموارد التي يبذلها كل من الحكومة **والبرنامج**.

49- وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والوزارات المختصة سيجري **البرنامج** استقصاءات مرجعية ولا سيما فيما يتعلق بالمكونات الخاصة بدعم التعليم والأمن الغذائي. ويزمع إجراء تحليل شامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع في عام 2017. كما سيقدم البرنامج دعمه السنوي لاستقصاءات "سمارت" (محدد وقابل للقياس ويمكن تحقيقه وقابل للإسناد وذو صلة وواقعي ومحدد المدة الزمنية ومناسب من حيث التوقيت ويمكن تتبعه ومحدد الهدف) وعمليات تقييم المحاصيل ودراسات آثار المنتجات التغذوية الجديدة.

50- وسيقدم دعم تقني لإدارة المكونات ولنظام رصد المؤشرات، وستعزز قدرات الوزارات الفنية على المستويين المركزي واللامركزي. وسيعزز نظام **البرنامج** للرصد والتقييم الذي يطابق تصميمه مبادئ الإدارة القائمة على أساس النتائج. وستقوم الجهات المحلية شهريا وفصليا بجمع بيانات المستفيدين مصنفة بحسب الجنس والمرحلة العمرية ويتولى مراقبو **البرنامج** توحيد هذه البيانات. وتجري حاليا عملية رائدة لجمع بيانات الرصد على دفاتر إلكترونية، ومن المزمع في حال نجاحها تعميمها ومن ثم نقلها إلى الحكومة. وسيجري في 2015 تقييم منتصف المدة لمعرفة مدى إمكانية إحراز النتائج المزمعة.

51- وستشترى السلع الغذائية محليا قدر الإمكان. وسيُنشط البحث لتحديد اتحادات المنتجين وغيرهم من التجمعات التي يمكنها الاستجابة للمناقصات. وسيقدم **البرنامج** لتلك الأطراف الفاعلة تدريبا في مجال إدارة مخزونات الأغذية ونقلها ومناولتها وتجهيزها ومعالجتها وحفظها. وستواصل وزارة الصحة العملية الجارية لتعزيز الأغذية كما ستسبر إمكانيات الإنتاج المحلي من طحين الفطام المعزز والأغذية التكميلية الجاهزة للاستعمال. ومن المتوقع أن يقدم **البرنامج** مساعدة تقنية.

52- وسيموَّل البرنامج القطري بمساهمات متعددة الأطراف وثنائية وحكومية. وستنطوي السياسة الوطنية للتغذية المدرسية على استراتيجية لتعبئة الموارد، وستتضمن مشاورات منتظمة مع الجهات المانحة بمشاركة وزارة التعليم الأساسي. ومن شأن مشاركة **البرنامج** في دراسة الاستراتيجيات القطاعية وفي تطبيق برامج مثل البرنامج الوطني للأمن الغذائي أو شبكات البنك الدولي للحماية الاجتماعية أن تسمح بمناصرة مكونات البرنامج القطري. وستوجه أيضا دعوة لمناصرته إلى مؤسسات القطاع الخاص.

المخاطر السياقية

53- يتمثل أهم المخاطر السياقية للبرنامج القطري في تفاقم الصدمات المناخية التي قد تؤدي إلى تدهور الوضع الغذائي التغذوي في شمال البلد. وتتوافر أدوات رصد الأمن الغذائي والإنذار المبكر وفي حالة الأزمات يمكن إطلاق عملية طوارئ. وعن طريق مكتب الحبوب تقوم الحكومة بضخ الحبوب في المحافظات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي لبيعها بأسعار معتدلة في مواسم الكفاف وفي حالة النقص الغذائي.

المخاطر البرنامجية

54- تظل الإمدادات تشكل تحديا خاصة في المناطق الشمالية من الكاميرون. وبالنسبة للنقل الثانوي، سيستعين **البرنامج** بخدمات منظمات غير حكومية محلية. وبالنظر إلى الانحصار في الفترة الشتوية ستراعى بدقة الحدود الزمنية بغية تجنب انقطاع الإمدادات وتأمين إيداع الأغذية قبل فصل الأمطار. وثمة خطر برنامجي آخر يرتبط بمدى قدرة الحكومة والأطراف الفاعلة في مجال التنمية على تقديم معونة تكميلية. وفي مقدور **البرنامج** أن يحد من هذا الخطر عن طريق تعزيز تلك القدرات وإقامة آليات للاستباق (الرصد والتقييم، والإنذار المبكر، واستعراض خطط التشغيل).

المخاطر المؤسسية

55- من أهم المخاطر المؤسسية التي من شأنها أن تؤثر على تنفيذ البرنامج نقص الأموال وضعف نظام رصد الموارد وإدارتها. سيدعو **البرنامج** إلى اتخاذ مبادرة مشتركة بين الحكومة **والبرنامج** عن طريق وزارة الاقتصاد والتخطيط وإدارة الأراضي لوضع استراتيجية لتعبئة الموارد وخطة عمل يصاحبها انخراط قوي من جانب الحكومة لتسلم البرنامج تدريجيا. وسيسعى كل من الحكومة **والبرنامج** إلى إبقاء الزخم إزاء تعبئة الموارد بفضل آليات تمويل متعدد السنوات. وستتيح الزيارات الميدانية المنتظمة وتعزيز الموظفين رصد واستباق أي إدارة سيئة للموارد. ويضع هذا البرنامج في الاعتبار تعزيز قدرات الطرف الحكومي. وينص البرنامج على التحديث المنتظم لمصفوفة المخاطر لدى إجراء التقييمات الدورية للنتائج.

الملحق الأول – ألف

موجز الميزانية (بالدولار الأمريكي)				
	المكون 1	**المكون 2**	**المكون 3**	**المجموع**
المواد الغذائية (بالطن) [1]	9 881	5 000	3 302	18 183
تكاليف الأغذية	6 275 474	1 749 357	2 675 276	10 700 750
مجموع المكونات	**6 275 474**	**1 749 357**	**2 675 276**	**10 700 750**
النقل الخارجي				499 523
النقل البري والتخزين والمناولة				1 979 727
النقل البري والتخزين والمناولة (*التكلفة للطن*)				108,88
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى				1 706 130
مجموع التكاليف التشغيل المباشرة				**19 355 557**
تكاليف الدعم المباشرة[2]				4 469 428
تكاليف الدعم غير المباشرة[3]				1 354 889
مجموع تكاليف البرنامج				**20 710 446**
مساهمة الحكومة[4]				**5 944 874**

[1] هذه سلة أغذية افتراضية وضعت لأغراض الميزنة والموافقة. ويمكن أن تتباين محتوياتها.

[2] رقم إرشادي للإحاطة. ويجري استعراض مخصصات تكاليف الدعم المباشرة سنويا.

[3] يجوز للمجلس التنفيذي أن يغيِّر معدل تكاليف الدعم غير المباشرة أثناء فترة المشروع.

[4] تعادل هذه المساهمة تكلفة 500 7 طن متري من الأغذية ممنوحة من الحكومة (74 في المائة) وتكلفة النقل الثانوي للأغذية (26 في المائة). ومن المتوقع أن توزع المساهمة على النحو التالي: 500 طن متري سنويا للمكون 1 و000 1 طن متري سنويا للمكون 2. غير أن هذا التوزيع قد يعدل بحسب الاحتياجات.

الملحق الأول – باء

متطلبات الدعم المباشرة (*بالدولار الأمريكي*)	
تكاليف الموظفين والتكاليف ذات الصلة	
الموظفون المهنيون الدوليون	625 320
الموظفون المحليون الوطنيون	440 000
الموظفون المحليون من فئة الخدمات العامة	2 034 331
الاستشاريون الدوليون	39 778
سفر الموظفين في مهام رسمية	181 000
المجموع الفرعي	**3 320 428**
التكاليف المتكررة	
استئجار المرافق	70 000
التكاليف العامة (كهرباء، إلخ)	94 000
اللوازم المكتبية والمستهلكات الأخرى	68 000
خدمات الاتصالات	100 000
إصلاح المعدات وصيانتها	80 000
تشغيل المركبات وصيانتها	139 000
خدمات منظمة الأمم المتحدة	95 000
المجموع الفرعي	**646 000**
تكاليف المعدات والتكاليف الرأسمالية	
استئجار المركبات	204 000
معدات الاتصالات	82 000
تكاليف الأمن المحلية	217 000
المجموع الفرعي	**503 000**
مجموع تكاليف الدعم المباشرة	**4 469 428**

الملحق الثاني: الإطار المنطقي

النتائج	مؤشرات الأداء	المخاطر والافتراضات
الحصيلة 1 لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مكافحة الجوع والفقر المدقع	➢ نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر خط الأساس: 40 في المائة الهدف: 25 في المائة بحلول عام 2015 (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) ➢ العاطلون عن العمل من 15 إلى 24 سنة الهدف:8.2 في المائة (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) ➢ نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بسوء التغذية الهدف: تحقيق انخفاض بمقدار 10 في المائة سنويا	توافر آليات دعم للأسر الضعيفة الإنتاجية والنفاذ إلى الأسواق من أجل صغار المنتجين استراتيجية معززة لمكافحة سوء التغذية في الجزء الشمالي من البلد
الحصيلة 2 لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	➢ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس قيمة 60.4 (تقرير التنمية البشرية 2011) ➢ صافي معدل الالتحاق بالمدارس قيمة 83 في المائة هدف 100 بحلول عام 2015 (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) ➢ معدل إتمام المرحلة الابتدائية هدف 100 بحلول عام 2015 (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)	أولوية الحكومة الوطنية: توفير التعليم للجميع الجيد والمنصف والفعال الحد الأدنى من معايير الجودة ومعايير المدارس الملائمة للأطفال
المكون 1: دعم التعليم الأساسي ولا سيما تعليم البنات		
الهدف الاستراتيجي 4: الحد من الجوع ونقص التغذية المزمنين		
الحصيلة 1 تحسين الالتحاق بالتعليم للبنات والبنين الذين يتلقون معونة التغذية المدرسية في 250 مدرسة رسمية	➢ معدل القيد: المعدل السنوي المتوسط لعدد الأطفال (البنات والبنين) المقيدين الهدف: المعدل السنوي لزيادة القيد ≤ 6 في المائة في 80 في المائة من المدارس المدعومة من **البرنامج** ➢ معدل التردد: النسبة المئوية من الأيام الدراسية التي يتردد فيها التلاميذ (بنات وبنين) على المدرسة الهدف: معدل التردد ≤ 98 في المائة في 80 في المائة من المدارس المدعومة من **البرنامج** (خط الأساس: التقرير الموحد عن المشروعات لعام 2011) ➢ النسبة: تعادل أعداد البنات والبنين المقيّدين الهدف: نسبة البنات إلى البنين مقدارها 1 في 95 في المائة من المدارس المعنية	الحكومة والشركاء ملتزمون وفي مقدورهم توفير موارد تكميلية استجابة الجهات المانحة

الملحق الثاني: الإطار المنطقي

النتائج	مؤشرات الأداء	المخاطر والافتراضات
الناتج 1-1 مواد غذائية وغير غذائية جيدة موزعة بكميات كافية وبكل أمان على البنات والبنين النساء والرجال المستهدفين	➢ عدد البنات والبنين المتلقين للأغذية بحسب الفئة وبالنسبة المئوية المزمعة الهدف: 000 55 مستفيد من التغذية المدرسية و500 6 فتاة مستفيدة من الحصة الجافة المنزلية (100 في المائة) ➢ كميات المواد الغذائية الموزعة بحسب نوع المادة كنسبة مئوية من المواد المزمع توزيعها ➢ كميات الأغذية المقواة والمكملات الغذائية والمغذيات التكميلية الخاصة الموزعة بحسب نوع المادة كنسبة من المواد الموزعة فعلا الهدف: حبوب: 885 7 طنا متريا ، بقول: 361 1 طنا متريا ، زيت نباتي: 454 طنا متريا ، ملح معالج باليود: 136 طنا متريا ، مساحيق المغذيات الدقيقة:45 طنا متريا	مساهمة الحكومة والسكان لتغطية مجموع 5 أيام من الحصص
الناتج 1-2 عدد المدارس المغطاة وفقا للبرنامج	➢ عدد المدارس المدعومة من **البرنامج** الهدف: 250 مدرسة منها 92 مدرسة في الشمال و158 مدرسة في أقصى الشمال	مساهمة الحكومة والسكان لتغطية مجموع 5 أيام من الحصص
الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية		
الحصيلة 3 أ إمكانيات جديدة للتسويق على المستوى الوطني عن طريق المشتريات المحلية التي يجريها **البرنامج** بشروط مفيدة	➢ المواد الغذائية المشتراة في الأسواق المحلية كنسبة مئوية من المواد الغذائية الموزعة في البلد الهدف: 24 في المائة من المشتريات المحلية في المتوسط	توافر الموارد في الوقت المناسب
الحصيلة 3 ب التقدم المحرز نحو السعي إلى إيجاد حلول لمشكلات الجوع استجابة للمبادرة الوطنية	➢ مؤشر القدرة الوطنية على إيجاد حلول لمشكلات الجوع خط الأساس للتغذية المدرسية: 20/9 الهدف: 20/15	حل لمشكلات الجوع مدرج في الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر أو ما يعادل السياسة الوطنية والسياسات القطاعية مراعاة الجوانب النوعية للشراكة المحلية والوطنية لتطبيق حلول مشكلات الجوع
الناتج 3-1 شراء المواد الغذائية في الأسواق المحلية	➢ حجم المواد الغذائية المشتراة محليا الهدف: 105 طنا متريا من المشتريات المحلية	توافر الحبوب في الأسواق الفصول المواتية للمحاصيل

الملحق الثاني: الإطار المنطقي

النتائج	مؤشرات الأداء	المخاطر والافتراضات
الناتج 3-2 تعزيز القدرات والوعي بفضل التدابير/البرامج التدريبية **للبرنامج**	➢ عدد الأفراد الذين تلقوا تدريبا في المجالات التالية: الاستهداف، إدارة المعونة الغذائية على المستويين الكمي والكيفي، الرصد والتقييم الأهداف: 50 مركز تنسيق، 500 إداري، 10 أطر (على الصعيدين الوطني والإقليمي) ➢ نفقات **البرنامج** لأغراض المساعدة التقنية بغية تعزيز القدرات الوطنية (بالدولار الأمريكي) الهدف: 100 في المائة من النفقات المقررة	توافر الموارد في الوقت المناسب وبكميات كافية الالتزام القوي من جانب الحكومة
المكوّن 2: تحسين الأمن الغذائي للأسر بتعزيز صمودها أمام الصدمات المناخية المتكررة (التنمية الريفية والأمن الغذائي)		
الهدف الاستراتيجي 2: منع الجوع الحاد والاستثمار في تدابير الاستعداد للكوارث والتخفيف من حدتها		
الحصيلة 4 الاستهلاك الغذائي الكافي للأسر المستهدفة المعرضة للجوع الحاد أثناء الفترة المشمولة بمعونة **البرنامج**	➢ مستوى الاستهلاك الغذائي للأسر الهدف: مستوى أعلى من القيمة العتبة بالنسبة إلى 80 في المائة من الأسر المستهدفة (استقر مستوى الاستهلاك الغذائي عند 35 أو يزيد فيما يتعلق بالأسر المستهدفة)	توافر موارد أخرى غير غذائية مساهمة الحكومة توافر الموارد في الوقت المناسب وبكميات كافية
الناتج 4-1 مواد غذائية وغير غذائية جيدة موزعة بكميات كافية وبكل أمان على النساء والرجال المستهدفين	➢ عدد النساء والرجال المتلقين للأغذية بحسب الفئة كنسبة من الأرقام المزمعة الهدف: 500 322 من النساء والفتيات و000 215 من الرجال والفتيان من مجموع 000 537 مستفيد من البرنامج (100 في المائة) و250 مخزنا قرويا	استجابة الحكومة
الناتج 4-2 اضطلاع المجتمعات المحلية والأفراد المستهدفين بإنشاء أو إصلاح المرافق لتأمين سبل عيشهم	➢ عدد المخازن المجتمعية **للبرنامج** المنشأة أو المستصلحة الهدف: 50 مخزنا مجتمعيا في السنة ➢ عدد النساء والرجال المدربين على مسائل دعم سبل العيش (إدارة المخازن والحقول المجتمعية) الهدف: 550 1 عضوا في 50 لجنة إدارة المخازن المجتمعية منهم 085 1 امرأة و465 رجلا	توافر موارد أخرى غير غذائية مساهمة الحكومة

الملحق الثاني: الإطار المنطقي

النتائج	مؤشرات الأداء	المخاطر والافتراضات
الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية		
الحصيلة 5 أ إمكانيات جديدة للتسويق على المستوى الوطني عن طريق المشتريات المحلية التي يجريها **البرنامج** بشروط مفيدة	➢ المواد الغذائية المشتراة في الأسواق المحلية كنسبة مئوية من المواد الغذائية الموزعة في البلد الهدف: 100 في المائة من المشتريات المحلية	توافر الموارد في الوقت المناسب وبكميات كافية التزام الحكومة الحاسم
الحصيلة 5 ب التقدم المحرز نحو السعي إلى إيجاد حلول لمشكلات الجوع استجابة للمبادرة الوطنية	➢ مؤشر القدرة الوطنية على إيجاد حلول لمشكلات الجوع خط الأساس للمخازن المجتمعية: 20/17 الهدف: 20/20	توافر الموارد في الوقت المناسب وبكميات كافية المشاركة المجتمعية مضمونة التزام الحكومة الحاسم
الناتج 5-1 شراء المواد الغذائية في الأسواق المحلية	➢ حجم المواد الغذائية المشتراة في الأسواق المحلية الأهداف: 000 5 طن متري	توافر الحبوب في الأسواق الفصول الملائمة للمحاصيل
الناتج 5-2 تعزيز القدرات والوعي بفضل التدابير/البرامج التدريبية **للبرنامج**	➢ عدد الأفراد الذين تلقوا تدريبا في المجالات التالية: تقدير الاحتياجات، الاستهداف، إدارة المعونة الغذائية على المستويين الكمي والكيفي، تحليل الأسواق، إدارة المعلومات، الإجراءات المحلية لطرح المناقصات، إدارة المخزونات الهدف: 240 فردا في المناطق ➢ نفقات البرنامج لأغراض المساعدة التقنية بغية تعزيز القدرات الوطنية (دولارات أمريكية) الهدف: 100 في المائة من النفقات المقررة	توافر الموارد في الوقت المناسب وبكميات كافية التزام الحكومة الحاسم
المكون 3: الدعم التغذوي للفئات الضعيفة		
الهدف الاستراتيجي 4: الحد من الجوع ونقص التغذية المزمنين		
الحصيلة 6 تحسين الحالة التغذوية للبنات والبنين المستهدفين	➢ انتشار سوء التغذية الحاد المعتدل بين الأطفال المستهدفين من 6 إلى59 شهرا (بالنسبة المئوية للعلاقة بين الطول والعمر) الهدف: خفض بنسبة 10 في المائة سنويا	توافر الموارد في الوقت المناسب وبكميات كافية

الملحق الثاني: الإطار المنطقي

النتائج	مؤشرات الأداء	المخاطر والافتراضات
	➢ معدل المعافاة الهدف: 80 في المائة ➢ معدل الوفيات الهدف: < 5 في المائة ➢ معدل التخلي الهدف: < 10 في المائة	
الناتج 6-1 مواد غذائية وغير غذائية جيدة موزعة بكميات كافية وبكل أمان على البنات والبنين المستهدفين	➢ عدد النساء والبنات والبنين المتلقين للأغذية بحسب الفئة وكنسبة مئوية من الأرقام المزمعة (الحوامل والمرضعات والأطفال بين 6 و59 شهرا) الهدف: 000 30 امرأة و350 79 طفلا ➢ 350 109 مستفيد من البرنامج (100 في المائة) من مجموع 250 مركز تغذية خارجي ➢ كميات الأغذية المقواة والمكملات الغذائية والمغذيات التكميلية الخاصة الموزعة بحسب نوع المادة كنسبة من المواد الموزعة فعلا الهدف: Supercereal: 025 2 طنا متريا ، Supercereal plus : 952 طنا متريا ، زيت نباتي: 203 أطنان، سكر: 122 طنا ➢ عدد المراكز الصحية المتلقية للمعونة الهدف: 250 مركز تغذية خارجي ➢ عدد المستفيدين المستهدفين بالتدريب في مجال الصحة والتغذية الهدف: 060 3 فردا	توافر موارد أخرى غير غذائية مساهمة الحكومة توافر الموارد في الوقت المناسب وبكميات كافية
الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية		
الحصيلة 7 التقدم المحرز نحو السعي إلى إيجاد حلول لمشكلات الجوع استجابة للمبادرة الوطنية	➢ مؤشر القدرة الوطنية على إيجاد حلول لمشكلات الجوع خط الأساس للتغذية: 20/11 الهدف: 20/17	حل مشكلات الجوع مدرج في عملية التخطيط الوطنية وممول تمويلا كاملا توافر الموارد في الوقت المناسب وبكميات كافية عملية التشاور مع الجماعات المحلية منتظمة وتشاركية التزام الحكومة الحاسم

الملحق الثاني: الإطار المنطقي

النتائج	مؤشرات الأداء	المخاطر والافتراضات
		مشاركة مجتمعية قوية
الناتج 7-1 تعزيز القدرات والوعي بفضل التدابير/البرامج التدريبية **للبرنامج**	➢ عدد الأفراد الذين تلقوا تدريبا في المجالات التالية: اختبار الوضع التغذوي، الاستهداف، إدارة المعونة الغذائية كميا وكيفيا، الوقاية التغذوية الهدف: 612 فردا ➢ نفقات البرنامج لأغراض المساعدة التقنية بغية تعزيز القدرات الوطنية (بالدولار الأمريكي)	توافر الموارد في الوقت المناسب وبكميات كافية التزام الحكومة الحاسم

الملحق الثالث

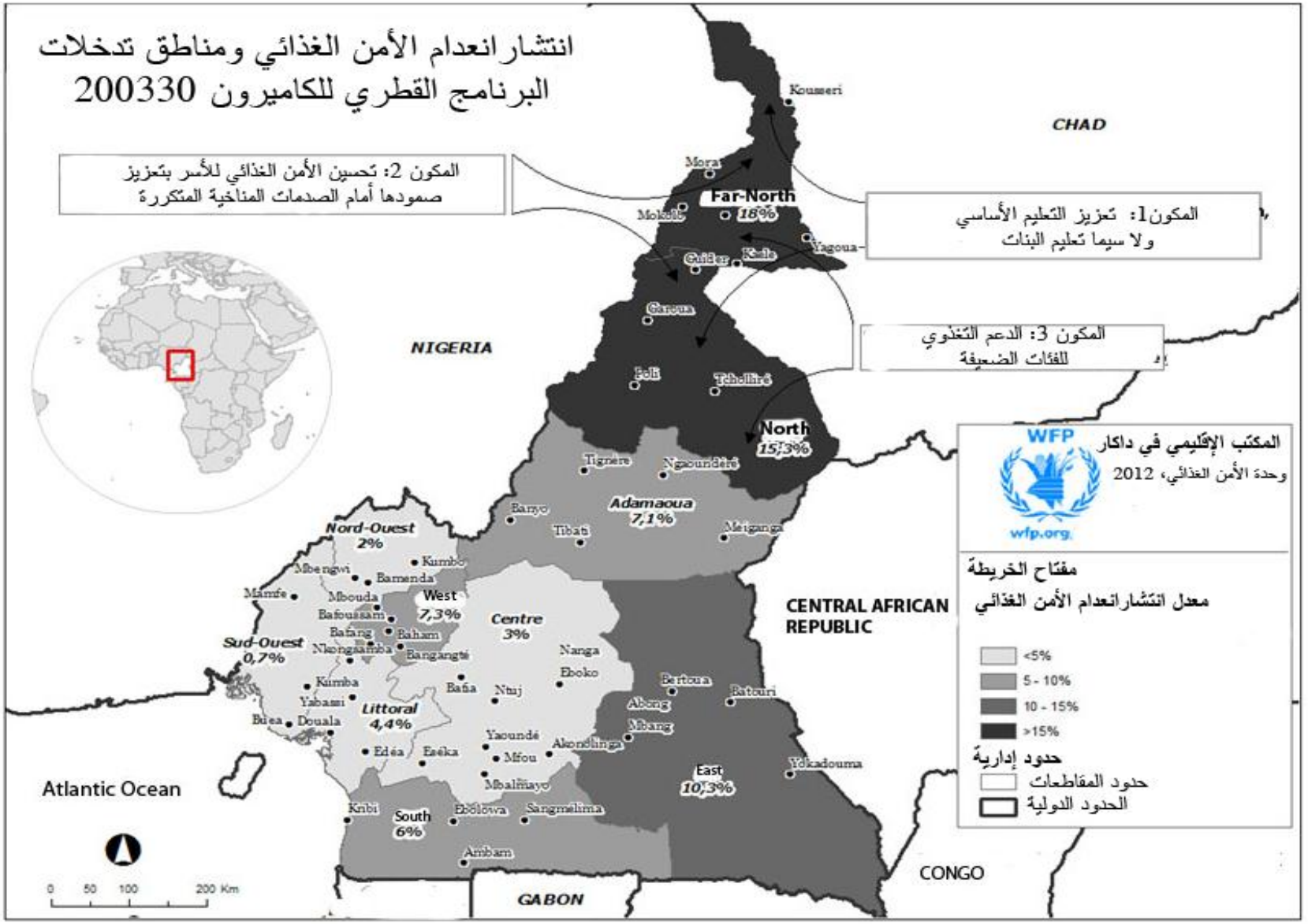

إن الإشارات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تعبر بأي حال من الأحوال عن موقف برنامج الأغذية العالمي بشأن المركز القانوني أو حدود أو تخوم لأي بلد أو أرضٍ أو مدينة أو منطقة.